

PROVISIONAL

A/43/PV.37  
1 November 1988

ARABIC

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الأربعاء ، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٠٠

(الأرجنتين)

السيد كابوتو

الرئيس :

- سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٦]  
(أ) رسالة من جمهورية تنزانيا المتحدة  
(ب) مشروع القرار
- مسألة جزيرة مايوت القمرية [٣٢]  
(أ) تقرير الأمين العام  
(ب) مشروع القرار
- انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية [١٥]  
(أ) انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين لمجلس الأمن  
(ب) انتخاب ثمانية عشر عضواً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي
- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي [١٢]
- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال : رسالة من اليمن الديمقراطية [٨] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠البند ٣٦ من جدول الاعمالسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا(أ) رسالة من جمهورية تنزانيا المتحدة (A/43/753)(ب) مشروع القرار (A/43/L.16)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : كما أعلن في جلسة بعد ظهر أمس ، واستجابة للطلب الوارد في رسالة الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة بصفته الرئيس الحالي للمجموعة الافريقية (A/43/753) ، ستنظر الجمعية أولا في مشروع القرار الذي عمم صباح اليوم بوصفه الوثيقة A/43/L.16 .

وأعطى الكلمة لممثل جمهورية تنزانيا المتحدة بصفته رئيسا للمجموعة الافريقية ، ليعرض مشروع القرار المذكور .

السيد تشاغولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، بموجب "شهادة إلحاح" ، اتخذت الجمعية القرار ١١/٣٨ المعنون "الدستور العنصري الجديد المقترح في جنوب افريقيا" الذي نص ، بين جملة أمور على أن الجمعية :

أولا ، أعلنت أن ما يسمى "المقترحات الدستورية" يتناقض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وأن نتائج الاستفتاء لاشريعة لها على الإطلاق ، وأن إنفاذ "الدستور" المقترح سيزيد حتما من خطورة التوتر والصراع في جنوب افريقيا وفي الجنوب افريقي بأكمله .

ثانيا ، رفضت ما يسمى "المقترحات الدستورية" وجميع المناورات الماكرة التي يقوم بها نظام الأقلية العنصرية في جنوب افريقيا ليزيد ترسيخ حكم الأقلية البيضاء وترسيخ الفصل العنصري .

ثالثا ، أعلنت رسميا أنه لن يتأتى التوصل إلى حل عادل ودائم للحالة المتفجرة في جنوب افريقيا إلا بالقضاء الكامل على الفصل العنصري وإقامة مجتمع

ديمقراطي غير عنصري مبني على حكم الاغلبية ، عن طريق ممارسة كل بالغ في الشعب  
بأكمله ممارسة كاملة وحررة للتصويت في جنوب افريقيا متحدة وغير مفتتة .

رابعا ، حث جميع الحكومات والمنظمات على اتخاذ الإجراءات المناسبة  
بالتعاون مع الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ووفقا لهذا القرار ، لمساعدة  
شعب جنوب افريقيا المقهور في كفاحه المشروع في سبيل مجتمع ديمقراطي غير عنصري .

وقبل مضي خمس سنوات على اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١١/٢٩ ، يقوم نظام  
بريتوريا اليوم ، على اساس تلك المقترحات الدستورية المزعومة ، والتي اعلنت  
الجمعية في عام ١٩٨٢ أنها تتناقض مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة وتستهدف تعزيز حكم  
الاقلية البيضاء والفصل العنصري في جنوب افريقيا ، بإجراء ما يسمى بانتخابات بلدية  
في جميع أرجاء البلد . وهذه الانتخابات تستند أساسا إلى نفس المقترحات الدستورية  
لعام ١٩٨٢ ، التي رفضتها الجمعية العامة . وكما هو متوقع ، يقوم ذلك النظام  
باتخاذ كل التدابير القمعية الممكنة لسحق أية معارضة أو حملة مناوئة لتلك  
الانتخابات المزعومة تقوم بها المنظمات المناهضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا ،  
بما في ذلك نفس مكاتب تلك المنظمات ، والاعتقالات والاحتجاجات الجماعية لمعارض تلك  
الانتخابات البلدية والتي لا تؤيدها غالبية سكان جنوب افريقيا .

بادئ ذي بدء ، أود - باسم المجموعة الافريقية - أن اتقدم إليكم سيادة  
الرئيس وإلى الجمعية العامة بالشكر على الموافقة على طلبنا بدراسة مشروع القرار  
هذا ، على سبيل الاستعجال ، في إطار البند ٣٦ من جدول الاعمال المعنون "سياسة الفصل  
العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . الذي متناقشه الجمعية في وقت لاحق من  
دورتها الحالية . فقد ظهر أن من الضروري أن تنظر الجمعية العامة في مشروع القرار  
هذا في موعد لا يتجاوز اليوم ، للإعراب عن قلق المجتمع الدولي إزاء "الانتخابات  
البلدية" التي تجري اليوم في جنوب افريقيا .

إن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/43/L.16 والمعنون "الانتخابات البلدية العنصرية التي تنظمها بريتوريا" ، والذي يشرفني أن أتولى عرضه على هذه الجمعية العامة ، نيابة عن المجموعة الأفريقية ، يماثل مماثلة كبيرة جدا من نواح كثيرة القرار 11/28 الذي اتخذته الجمعية العامة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1983 . غير أنه قبل أن أعرض مشروع القرار هذا باسم المجموعة الأفريقية المشتركة في تقديمه ، أود أن أدخل عليه تعديلا شفويا على النحو التالي : تحذف الفقرة ٥ برمتها من منطوق مشروع القرار . ولكنني أود أن أؤكد أن حذف هذه الفقرة من المنطوق لا يعني بأي حال أننا لا نعلق أهمية كبيرة على مضمون هذه الفقرة ، التي ستكون لنا حرية استخدامها في مكان آخر خلال الدورة الحالية للجمعية العامة .

ويمكن القول بإيجاز إن الفقرات السبع التي تكوّن ديباجة مشروع القرار تردّد أماما ما قالتها الجمعية العامة في عام 1983 في قرارها 11/28 . كما تماثل الفقرتان ١ و ٢ من منطوق مشروع القرار هذا الفقرتين ١ و ٢ من منطوق قرار الجمعية العامة 11/28 ، باستثناء واحد وهو أن عبارتي "المقترحات الدستورية" أو "الدستور" قد استعيت عنهما بعبارة "الانتخابات البلدية" . والفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار المعروف جديدة ، وهي تدعو الجمعية العامة ببساطة لأن ترفض كل ما يسمى "تسوية بالتفاوض" استنادا إلى نتائج "الانتخابات البلدية" والامتدادات الأخرى "للمقترحات الدستورية" لعام 1983 . وتماثل الفقرة ٤ من المنطوق تماما الفقرة ٤ من منطوق قرار الجمعية العامة 11/28 لعام 1983 .

أما الفقرة ٦ من المنطوق التي أصبحت الآن الفقرة ٥ من المنطوق فإنها تدعو الجمعية العامة لأن ترجو من مجلس الأمن ، على سبيل الاستعجال ، أن ينظر في الأثار الخطيرة التي تترتب على ما يسمى "الانتخابات البلدية" ، وأن يتخذ جميع التدابير اللازمة ، وفقا للميثاق ، لتجنب زيادة خطورة التوتر والصراع في جنوب أفريقيا وفي الجنوب الأفريقي بأكمله . وهي بذلك تماثل تماما الفقرة ٦ من منطوق قرار الجمعية العامة 11/28 لعام 1983 .

وأخيرا فإنه بالنظر إلى الحالة الخطيرة والمتدهورة في جنوب افريقيا نتيجة لممارسة سياسة الفصل العنصري في ذلك البلد ، وعلى ضوء قرار الجمعية العامة ١١/٢٨ لعام ١٩٨٢ الذي اتخذته الجمعية العامة بأغلبية ساحقة ، فإننا يحدونا أمل وطيد بأن الجمعية العامة ستعتمد مشروع القرار هذا دون أية صعوبة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل أن نمضي بالبت في مشروع

القرار A/43/L.16 أود أن أقتبس ما يلي من المادة ٧٨ من النظام الداخلي فيما يتعلق بالمقترحات المعروضة على الجمعية العامة :

"لا يجوز ، كقاعدة عامة ، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية

جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عُمِّت نسخ منه على جميع

الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة" .

وبالنظر إلى ضيق الوقت المتاح لنا والرغبة التي أبدتها الاعضاء في أن تنتهي

من بحث هذا البند على وجه السرعة ، فإنني أود أن أقترح ، بناء على موافقتكم ،

بأن نمضي بالبت في مشروع القرار الذي عمم توا في الوثيقة A/43/L.16 حتى وإن كان

لم يعمم إلا هذا الصباح .

وما لم تكن هناك أية اعتراضات فإنني سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على

اقتراحي هذا .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تبت الجمعية العامة الآن على

مشروع القرار A/43/L.16 بالصيغة المعدلة شفويا من ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،

بنغلاديش ، بلجيكا ، بليز ، بنين ، بوتان ، بوليفيا ،

بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اشيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، ميشيل ، سيراليون ، سنغافورة ،

الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سوازيلند ،  
 السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،  
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا  
 (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات  
 الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية  
 تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،  
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،  
 الولايات المتحدة الأمريكية

اعتمد مشروع القرار بصيغته المعدلة بأغلبية ١٤٦ صوتا مقابل لا أحد ، مع

امتناع عضوين عن التصويت (القرار ١٣/٤٣)\*

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الذين يرغبون في تعليق تصويتهم بعد التصويت .

\* بعد ذلك أبلغت وفود بربادوس وجزر سليمان وساموا وغرينادا وفانواتو

وملاوي الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة .

الآنسة بيرن (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : يود وفدي أولاً أن يعرب عن قلقه إزاء التأخر في تعميم نص مشروع القرار هذا ، الأمر الذي حال دون إجراء مشاورات مع وفود أخرى قبل التصويت الذي جرى اليوم . وتدرك الولايات المتحدة الأمريكية مشاعر القلق التي حلت على تقديم هذا القرار . وفي الواقع ، تشاطر الولايات المتحدة عدداً من الأهداف التي تضمنها هذا القرار . فعلى سبيل المثال ، تواصل الولايات المتحدة ، عبر قنوات علنية وخاصة ، ممارسة الضغط على حكومة جنوب أفريقيا كيما تنهي حالة الطوارئ ، وتفرج عن جميع السجناء السياسيين وتزيل القيود عن أنشطة المعارضة السلمية . ومع ذلك ، لدينا تحفظات شديدة إزاء هذا القرار حالت دون تأييدنا له .

يتمس القرار بعدم التوازن والتحييز في وصفه للعنف المرتبط بالانتخابات في جنوب أفريقيا . وفي الوقت الذي أدانت الولايات المتحدة فيه باستمرار العنف الذي يستهدف أفراد المعارضة السلمية للفصل العنصري ، بما في ذلك الأعمال الطائشة مثل نسف المنازل في خوتسو وخانيا ، فإننا ندين العنف الذي يمارسه معارضو النظام لتعطيل هذه الانتخابات .

وينبغي أن يعد تفجير القنابل في الأماكن العامة الذي يؤدي إلى وقوع عشرات الضحايا المدنيين ، واستهداف الأشخاص المشاركين في الانتخابات واغتيالهم ، مبعثاً للقلق في المجتمع الدولي . ولا يبين هذا القرار بأي شكل من الأشكال مشاعر القلق هذه .

ونحن نوافق على المناشدة التي توجه بها يوم أمس الأسقف ديسموند توتو في جنوب أفريقيا إذ ذكر أنه يتعين السماح لجميع أبناء جنوب أفريقيا بأن يختاروا بحرية ، دون أي تهديد من أية جهة ، بين المشاركة وعدمها في الانتخابات ، وبين المشاركة وعدمها في يوم الاحتجاج السلمي الذي نظمه معارضو الحكومة .

ولايمكننا أن نؤيد قراراً منحازاً لجانب واحد يتمثل تأشيرته العملي الوحيد في ترسيخ شكوك جنوب أفريقيا بأن الأمم المتحدة غير مستعدة للاضطلاع بدور بناء في إيجاد



حلول للمشاكل الداخلية المساوية في ذلك البلد . ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن الأمم المتحدة يمكن أن تلعب دوراً كهذا ولكن ليس عن طريق قرار كهذا .

السيد زيبيوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن

أتكلم باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية . تتخذ الدول الاثنتا عشرة موقف المعارضة الشديدة الراسخة والموحدة إزاء الفصل العنصري . ولقد أعربنا عن هذا الموقف في العديد من المناسبات في الجمعية العامة وفي غيرها من المحافل الدولية . ونحن نعتقد أن سكان جنوب أفريقيا يجب أن يتمتعوا بالحقوق السياسية الكاملة بوصفهم مواطنين على أساس المساواة . وتشاطر الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية القلق إزاء الفصل العنصري وأية جهود ترمي الى ترسيخ هذا النظام الذي حدا بمجموعة الدول الافريقية الى تقديم مشروع القرار الذي اعتمد للتو ، والذي تشير بعض الصيغ الواردة فيه تحفظاتنا .

السيد كوستيلو (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوّت وفدي

للتو لصالح مشروع القرار هذا انطلاقاً من معارضة استراليا على نحو راسخ لا يتزعزع لنظام الفصل العنصري الوحشي والبغيض والتزامنا باستئصاله . وسيؤيد وفدي اجراء انتخابات بلدية حرة ونزيهة في جنوب أفريقيا ، إذ يمثل ذلك فرصة لأن يمارس كل أبناء جنوب أفريقيا حقوقهم الديمقراطية . ولكننا في هذه الحالة نواجه انتخابات بلدية تجري في سياق عنصري لا يتماشى مع التعبير الديمقراطي الذي يعكس إرادة الشعب . وتمشيا مع السياسة الثابتة التي تنتهجها حكومة استراليا من أجل تأييد إيجاد حل سلمي لهذه المشكلة ، نحث كل الاطراف على الامتناع عن استخدام القوة والعنف .

السير كريستين تيكل (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : ستتاح لنا فرصة أنسب للنظر في مسألة الفصل العنصري عندما تستكمل مناقشة البند ٣٦ من جدول الاعمال . لقد تم الاعراب مرارا وتكرارا في هذه الجمعية عن بغض الحكومة البريطانية للفصل العنصري والتزامها بإحداث تغيير سلمي في جنوب أفريقيا . وكما ذكر الممثل الدائم لليونان قبل لحظات قليلة في بيانه باسم الدول

الاثنى عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية ، فإننا نشاطر القلق الخطير إزاء الفصل العنصري وهو القلق الذي حدا بمجموعة الدول الافريقية الى تقديم مشروع القرار هذا الذي اعتمدته الجمعية العامة للتو . ولكن لا بد لي أن أسجل بعض التحفظات إزاء بعض العناصر الواردة في نص القرار .

أولا ، أود أن ألفت الانتباه الى الفقرة الثانية من ديباجة القرار . ففي الوقت الذي فيه نستخفّ بخطورة الوضع في جنوب أفريقيا ونؤيد أن الفصل العنصري يمثل انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان ، فإن اعتباره تهديدا للسلم والامن الدوليين أمر تجاوز الحدود . ولهذا السبب ولأسباب أخرى ، لا يمكننا أن نقبل الصيغة المتحيزة في الفقرتين ١ و ٥ من القرار .

وتشاطر الحكومة البريطانية التزام المجتمع الدولي بالاستئصال السلمي للفصل العنصري وتسعى الى استكشاف كل السبل التي من شأنها أن تؤدي الى هذه النتيجة . ونعتقد أن السلم والامن في جنوب أفريقيا لا يمكن تحقيقهما إلا عن طريق الحوار الحقيقي والتغيير الاساسي . وينبغي ألا تسعى الجمعية العامة الى اصدار حكم مسبق على هذه العملية أو اتخاذ أية قرارات يتعين على شعب جنوب أفريقيا أن يتخذها بنفسه . ولئن تفهمنا الطبيعة الملحة التي تتسم بها أية مناقشة لمسألة الفصل العنصري ، نأسف لمشاعر الضرورة بعرض مشروع القرار هذا في هذا الوقت الحساس الذي تجري فيه مفاوضات دقيقة بشأن مستقبل ناميبيا . وسيكون من دواعي الاسف الشديد أن تعرض القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للخطر التقدم في سير هذه المفاوضات أو تعرقه .

ولهذه الأسباب ولأسباب أخرى ، امتنع وفدي عن التصويت على هذا القرار .

السيد سيرفيه (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تؤكد بلجيكا من

جديد ، كما فعلت في العديد من المناسبات ، معارضتها الكاملة لسياسة الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب أفريقيا . وهذا هو المفزى الكامن وراء تصويتنا اليوم . وعلاوة

على ذلك ، فإننا نتحدى أن تعتبر الانتخابات المنظمة في إطار الفصل العنصري السنوي  
يطأ بالاقترام حقوق الشعب الأسود أمرا ملائما .

غير أن بلادي تتحفظ إزاء صياغة القرار وبعض الصعوبات الاجرائية المتجسدة في  
هذه الصياغة . فالتأكيد على أن الفصل العنصري يمثل تهديدا للسلم والامن الدوليين  
ويطلب مجلس الامن بأن يتخذ تدابير ملحة يتضمنان اللجوء الى الفصل السابع من الميثاق  
ويوجدان اللبس فيما يتعلق بمجالات الاختصاص لمختلف هيئات الامم المتحدة .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):تدين فرنسا دون تحفظ

سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب أفريقيا . ولقد أكدت بلادي ذلك في مناسبات  
عديدة وبعبارات واضحة في الجمعية العامة وغيرها من المحافل . وأثبتنا ذلك بعملنا  
على الصعيد الوطني وفي إطار المجموعة الاوروبية . فضلا عن ذلك ، يتفهم الوفد  
الفرنسي تماما شواغل المجموعة الافريقية التي قدمت مشروع القرار الذي ندرسه اليوم  
الى الجمعية العامة .

ولهذه الاسباب ، صوتت فرنسا لصالح القرار ، على الرغم من بعض التحفظات إزاء  
بعض العبارات الواردة في النص ، ولاسيما الفقرة الثانية من ديباجة القرار  
والفقرتين ١ و ٥ من منطوقه .

السيد ربترو تيليس (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن  
موقف البرتغال بصدد مسألة الفصل العنصري تم التعبير عنه بصورة قاطعة مرات عديدة ،  
سواء هنا في الجمعية العامة ، وفي المحافل الأخرى . ويشارك بلدي بصورة جادة في  
جهود المجتمع الدولي الرامية الى القضاء على نظام يستنكره الشعب البرتغالي ، ونحن  
نرفض ترسيخ الفصل العنصري على نحو ما أشير إليه في مشروع القرار (A/43/L.16) ،  
ولهذا صوتنا مؤيدين له .

بيد أن البرتغال ترى لزاما عليها أن تعلن تحفظاتها فيما يتعلق بصياغة فقرة  
معينة من مشروع القرار ، وأعني الفقرة الثانية من الديباجة .

السيدة هيركوس (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوت  
وفدي مؤيدا لمشروع القرار الذي اعتمده الجمعية العامة توا ، وقد فعلنا هذا لاننا  
نقر المبادئ التي أقيم عليها ، وهي مبادئ تعزز التزامنا المتين بالعمل من أجل  
القضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وإن كانت لغته تبين تماما آراء  
وفدي . فإن المسائل التي يتناولها مشروع القرار مسائل هامة .  
ويأسف وفدي إنه لم يتح الوقت الكافي لإجراء مشاورات شاملة حول النص التماسا  
للهدف المشترك الذي نسعى إليه جميعا .

السيد فابورغ - اندرسن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :  
أتشرف بأن أتكلم نيابة عن بلدان الشمال الخمسة ؛ ايسلندا والسويد وفنلندا  
والنرويج والدانمرك . لقد تم التعبير في الجمعية العامة ، وفي مناسبات عديدة ، عن  
إدانة بلدان الشمال للعنصرية ، والتمييز العنصري ، ونظام التمييز العنصري المؤسسي  
المعروف باسم الفصل العنصري .

وتأييدنا لمشروع القرار A/43/L.16 امتداد منطقي لتصويتنا الإيجابي في صالح  
القرار ١١/٢٨ الذي أذان الإطار الدستوري الذي تجرى في نطاقه الانتخابات البلدية  
الحالية باعتباره غير ديمقراطي وغير عادل . ونحن نعتقد اعتقادا جازما أن  
الانتخابات البلدية ستسهم في زيادة ترسيخ الفصل العنصري ، وبالتالي ، يتعين

رفضها . غير أن لبلدان الشمال تحفظات فيما يتعلق بصياغة بعض الفقرات المحددة في مشروع القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : استمعنا الى آخر بيان تعليلا

للتصويت .

هل لي أن أذكر الوفود بأن الجمعية العامة ستستأنف النظر في البند ٣٦ في صباح يوم الاثنين الموافق ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر .

البند ٣٢ من جدول الاعمال

مسألة جزيرة مايوت القمرية

(أ) تقرير الأمين العام (A/43/648)

(ب) مشروع القرار (A/43/L.15)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم

الاول ، أود أن أذكر الممثلين أنه وفقا للمقرر الذي اتُخذ بعد ظهر أمس ، ستقبل قائمة المتكلمين في المناقشة حول هذا البند الساعة ١٦/٠٠ . ومن ثم ، فاني أطلب من الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة ، أن يسجلوا اسماءهم في أقرب وقت ممكن .

أعطي الكلمة لوزير الشؤون الخارجية والتعاون والتجارة لجزر القمر السيد سعيد كافي ، الذي سيتولى عرض مشروع القرار .

السيد كافي (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تتناول

الجمعية العامة مسألة جزيرة مايوت القمرية للسنة الثالثة عشرة على التوالي . وكما يعلم الاعضاء أن الموضوع يتناول مشكلة على جانب كبير من الاهمية ليس بالنسبة للشعب القمري وحسب ، بل وللمجتمع الدولي ، فهي تنبع من الظلم ، والانتهاك الصارخ للقانون العام الدولي ، وللقانون الفرنسي المحلي أيضا .

ومن حيث المضمون ، تتناقض المشكلة مع المبدأ الاساسي لحرمة الحدود

الموروثة من العهد الاستعماري ، كما أنها تتعارض مع القاعدة المقدسة التي تتمثل

في عدم جواز تجزئة أراضي ما وراء البحار ، والكيانات المستعمرة ، والتي يعترف بها الدستور الفرنسي .

ولهذا ، كما نذكر ، كلما ناقشنا هذه المسألة ، سواء في الأمم المتحدة أو في أية منظمة دولية أو اقليمية أخرى ، أكدنا دائماً ، بشكل واضح وبقوة ، أن مايوت أرض قمرية ، ولا يمكن أن تكون إلا أرضاً قمرية . ونحن نفعل هذا دائماً بمزيد من الشكوة ، كما أن كل الحكومات الفرنسية المتعاقبة قد أكدت مراراً مستندة الى التاريخ لتبرير سياساتها ، الحاجة الى احترام الوحدة الإقليمية لبلدنا . وبالتالي ، فكل القوانين والترتيبات الإدارية المتخذة خلال فترة الاستعمار قد أيدت ، بأوضح صورة ممكنة ، وحدة أرخبيل القمر .

ولا تقوم هذه الوحدة ، كما قد يدعي البعض ، على مجرد الملاءمة الإدارية ، ولكنها تستمد مصدرها وقوتها من التاريخ المشترك للجزر الشقيقة التي تؤلف أرخبيل القمر وهي : انجوان ، والقمر الكبرى ، ومايوت ، وموهيلي .

ولهذا السبب أعلن وزير الدولة الفرنسي لإدارات وأراضي ما وراء البحار في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٧٤ أمام الجمعية الوطنية الفرنسية مُشيراً الى استفتاء تقرير المصير الذي قمنا به ، ان الحكومة الفرنسية قد اختارت التشاور العالمي للأسباب الثلاثة التالية :

"الاول ، قانوني في طبيعته ، لأنه بمقتضى قواعد القانون الدولي ، يحتفظ الإقليم بالحدود التي كانت له وهو مستعمرة .

"وثانيا ، لا يمكن تصور أن تكون مراكز متعددة لمختلف الجزر في الارخبيل .

"وأخيراً ، لان نرغب فرنسا مطلقاً في أن توقع القمريين بعضهم ضد بعض" .

وواصل المتكلم نفسه الحديث مشيراً الى ،  
 "أن فرنسا ترفض تجزئة جزر القمر التي يعيش فيها شعب من نفس العرق  
 والديانة الإسلامية وله نفس المصالح الاقتصادية" .  
 وبعد مضي شهرين أكد رئيس الجمهورية الفرنسية هذه الملاحظات في مؤتمر صحفي  
 عقد في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ ، فقد قال ،

"هل من المعقول أن نتصور أن يصبح جزء من الأرخبيل مستقلاً وتحتفظ  
 جزيرة واحدة بمركز مختلف حتى ولو تعاطفنا مع سكان هذه الجزيرة ؟ وأعتقد  
 أنه يتعين علينا قبول الحقائق المعاصرة . إن جزر القمر كيان واحد وكانت  
 دائماً كيانا واحداً . ومن الطبيعي أن يكون مصيرها واحداً . وفي مناسبة  
 استقلال الإقليم ليس لنا أن نقترح إحداث انقسام في وحدة ما كان دائماً أرخبيل  
 القمر" .

يصبح من الواضح تماماً من خلال هذه الملاحظات ان وحدة بلدنا لا تقبل اللبس  
 أو الجدل . وعلى الرغم من ذلك ، فعلينا أن نعترف بأن وحدتنا الوطنية مازالت مجزأة  
 حتى يومنا هذا . وان استئصال جزء من أراضي شعب جزر القمر ، وهو جزيرة مايوت  
 التابعة لجزر القمر ، يعد جرحاً عميقاً في صميم هذا الشعب .

وعندما يدرك المرء مدى تجانس شعب جزر القمر ، وروابط الدم القائمة منذ  
 الأزمنة الغابرة جداً بين سكانو الجزر المختلفة ، يمكن للمرء أن يتفهم الألم  
 والمأساة اللذين يعاني منهما شعب تجمعه ثقافة ولغة وديانة واحدة ، وهي العناصر  
 الثلاثة التي تشكل الخصائص الأساسية لأي أمة ، وهو ما أشار إليه رينان مفكر القرن  
 التاسع عشر الفرنسي المعروف .

إن الأثار الضارة المترتبة على هذا الانفصال لا تقتصر على النواحي الإنسانية .  
 وإنما تعطل تنمية الأرخبيل تعطيلاً خطيراً . وفي الحقيقة لأن كل جزيرة من الجزر الأربع  
 التي تتألف منها جزر القمر تكمل بعضها بعضاً ، فإن اقتصاد جزر القمر لا يمكن أن  
 ينمو إلا إذا اعتمد اقتصاد كل جزيرة على الأخرى نتيجة لنوع الانتاج في كل جزيرة  
 ونتيجة للأنشطة المختلفة التي تظلع بها كل جزيرة . ومن ثم ففصل جزيرة مايوت عن

الجزر الأخرى الشقيقة يشكل عائقا يحول دون تحقيق التنمية على نحو منسجم في بلدنا . ولن تكون التنمية في جزرنا متماسكة إلا إذا نظر المرء الى الأرخبيل بوصفه وحدة واحدة ، ولا يمكن لهذه التنمية أن تنجز معدلا مرضيا إلا في إطار تلك الوحدة . وفي هذا الصدد ، هناك تناقض يجب أن نشير إليه ، وهو أن تجد جزر القمر نفسها مقسمة في الوقت الذي تتحرك فيه الدول العظمى تجاه تدعيم وحدتها لتضمن رفاهة شعوبها على نحو أفضل ، وهو ما يثبت صحة المثل الذي يفيد "بأن في الوحدة قوة" . إن مشكلة جزيرة مايوت القمرية لا تختلف عن المشاكل الأخرى التي تقوم في مختلف أجزاء العالم والتي تولد توترات لا فائدة فيها . إن حكمة شعب جزر القمر علمته قيمة روح الانسجام والتفاهم وتفوق تلك الروح على أوهام القوة التي تستند الى الظلم .

وهكذا ، لتسوية هذه المشكلة ، قرر شعب جزر القمر بشكل حاسم أن يختار طريق الحوار والاتفاق الشامل ، بما يتفق مع قرارات وتوصيات مختلف المنظمات الدولية فيما يتعلق بهذه المشكلة . ولذلك فإن شعب جزر القمر يعمد الدفاع عن مبدأي السلم والعدالة الواردين في ميثاق منظماتنا .

ومن الواضح أنه يجب ألا ينظر الى هذا الموقف الذي دفعتنا الحكمة الى اتخاذه باعتباره علامة من علامات الضعف ؛ إن شعبنا يجب ألا يقع ضحية لموقفه المتسامح . وفي هذه الدورة أسعدنا أن نلاحظ أن التفاهم يحل محل المواجهة ، مما يمكننا أن نتطلع الى الإنهاء التدريجي لبعض النزاعات التي تقلق المجتمع الدولي . واننا ويطيدو الأمل في أن تتطور قضية جزيرة مايوت في هذا المناخ نفسه . ولكن ومع مما يؤسفنا على نحو بالغ أنه لا توجد فيما يبدو أية احتمالات للتوصل الى تسوية قد تسفر عن نهاية سعيدة تزيل أسباب القلق العميق لدى شعب جزر القمر .

ومن ثم فإن جزر القمر ، حكومة وشعبا ، تنتظر باهتمام بالغ الاستماع الى مقترحات ملموسة في المستقبل القريب ليتسنى إيجاد تسوية لهذه المشكلة في إطار العلاقات الودية التي تربط فرنسا بجزر القمر .



ونود أن نحدد بوضوح أن أية تسوية عادلة لهذه المسألة يجب أن تراعى بالضرورة احترام وحدة جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية وسلامتها الإقليمية .  
إننا نعتقد أن فرنسا التي استند تأشيرها التاريخي دائما الى وحدة شعبها العظيم ، يمكنها ، عن طريق إحقاق حقوق بلدنا ، أن تخرج بشرف من مشكلة لا تتفق أبدا مع تقاليدنا ومع الصورة التي رسمتها لنفسها عندما أنهت استعمار الأراضي الأفريقية الأخرى .

إن مشروع القرار الذي يُناقش في الجمعية العامة لا يختلف عن القرارات الأخرى من حيث أنه يركز على ضرورة تعجيل عملية المفاوضات بين الحكومة الفرنسية وحكومة جزر القمر لضمان عودة جزيرة مايوت الى مجموعة جزر القمر في أسرع وقت ممكن . وإننا وطيدو الأمل في أن يُعتمد مشروع القرار بالإجماع .

السيد بدوي (مصر) : السيد الرئيس ، إن اهتمام مصر بمسألة جزر مايوت القمرية ، ورغبتنا في التوصل لحل سريع وعادل لها ، ينبثقان من علاقات الصداقة الوطيدة والتعاون الوثيق التي تربطنا بطرفي المشكلة .

وكان موقفنا - كما عبرنا عنه دائما - ثابتا ، نابعا من المبادئ التي نؤمن بها ، والتي تأسست عليها منظمة الأمم المتحدة . فمصر تؤيد سيادة جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية على جزيرة مايوت ، وهو موقف أكدته باستمرار قرارات الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية معنية بالموضوع ، وهو ما تؤكد في قرارات القمة الأفريقية في آيار/مايو الماضي ، والمؤتمر الوزاري لعدم الانحياز في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . والتي طالبت جميعها باحترام وحدة أرخبيل القمر وتكامله الإقليمي .

ومن واقع اتصالاتنا المستمرة بطرفي المشكلة ، فإننا نقدر ونتفهم تماما دواعي القلق الذي تشعر به حكومة جزر القمر لعدم حدوث تقدم ملموس في السعي نحو الوصول الى حل للمشكلة ، إذ أن الوضع مازال على حاله دونما تغيير يذكر منذ حصولها على الاستقلال ، وانضمامها الى الأمم المتحدة في عام ١٩٧٥ .

وإننا نشعر بأن استمرار هذه المشكلة يحمل معه مخاطر عدم الاستقرار السياسي ، التي قد تنعكس على المناخ السلمي السائد في الإقليمي ككل .

ومع ذلك فإننا نعتقد بأن مجالات التفاوض والامل في الوصول الى حل تفاوضي وعادل لهذه المشكلة ما زالت قائمة ، وذلك بعد أن اطلعنا بكل اهتمام على تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/43/648 المؤرخة في ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، وفي ضوء ما تضمنه من أن الحكومتين الصديقتين في جزر القمر وفرنسا مستمרותان في إبداء رغبة صادقة في استكمال الحوار ، والابقاء على قنوات الاتصال مفتوحة بينهما ، وهو ما تأكد في لقاء الرئيسين في باريس في حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، بما يشير الى صدق النية لبذل الجهود المكثفة الرامية الى التوصل الى حل يؤكد الوحدة الاقليمية لجزر القمر ، ويراعي مصالح كل الاطراف في نفس الوقت .

ونغتنم هذه الفرصة لنؤيد استمرار اتصالات الأمين العام بالطرفين ، ولنحيي استعداداه لبذل جهوده معها من أجل التوصل الى حل سلمي للمشكلة .  
ولذلك ما زال يحدونا الامل في أن تسفر النوايا الطيبة للطرفين وجهودهما الدؤوبة الى نتائج ملموسة في القريب العاجل ، بما يمكن حكومة جزر القمر من ممارسة سيادتها الكاملة على كل جزر الارخبيل ، بما في ذلك جزيرة مايوت ، وبما يتيح للشعب الشقيق تركيز جهوده وتوجيه طاقاته الى مسارات التنمية والتطوير .

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مافتتت مسألة

جزيرة مايوت القمرية مطروحة على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنة ١٩٧٦ عندما حصلت جزر القمر على استقلالها . وبمقتضى القرار ٤/٣١ الصادر عن الجمعية العامة في تلك السنة طلب الى فرنسا الانسحاب من جزيرة مايوت . ومنذ ذلك التاريخ وجهت هذه المنظمة نداءات متكررة الى حكومة فرنسا بالبدء في مفاوضات مع حكومة جزر القمر بغية تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة . وقد ظل الأمين العام أيضا على اتصال مستمر بمنظمة الوحدة الافريقية وعرض على أمينها العام أن يبذل مساعيه الحميدة بحشا عن تسوية سلمية وتفاوضية للمشكلة .

وفي هذا العام ، كما كان الحال في الماضي، نتناول هذا البند الهام سعيا الى تشجيع الطرفين ، وهما على خلاف ، على البدء في حوار بناء وهادف بغية التوصل الى حل عادل للمشكلة ، تنفيذا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

إن قرارات الجمعية العامة بشأن مسألة جزيرة مايوت تؤكد على ضرورة احترام الوحدة والسلامة الإقليمية لأرخبيل القمر وتؤكد من جديد أن إيجاد حل دائم للمشكلة لا يمكن إلا في إعادة الجزيرة المتنازع عليها إلى جزر القمر .

كما إن القرارات المتخذة على مر السنين في المحافل الدولية الأخرى ، مثل حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، تؤكد أيضا على ضرورة احترام الوحدة والسلامة الإقليمية لجزر القمر ككل . وقد عبر عن هذا الموقف مؤخرا في الاعلان الختامي الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية حركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في قبرص في أوائل أيلول/سبتمبر من هذا العام ، وفي القرار المتخذ في اجتماع قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في أديس أبابا في أيار/مايو ١٩٨٨ . ولا يترك هذا التأييد الواضح لجزر القمر في هذه المسألة أي مجال للشك فسيحة مطالبتها بجزيرة مايوت .

إن مشكلة جزيرة مايوت القمرية ليست مجرد مشكلة ثنائية بين فرنسا وجزر القمر . إنها أساسا مسألة من مسائل تصفية الاستعمار وهي بالتالي مشكلة يتعين علينا جميعا حلها . وفي هذا السياق أود أن أذكر بقراري الجمعية العامة ٣٢٩١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ و ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . إن هذين القرارين ينصان بوضوح على أن منح الاستقلال أو الحق في ممارسة تقرير المصير ينطبق على الكيانات المستعمرة بأكملها وليس على نحو انتقائي . وكان ينبغي أن يكون الحال هكذا بالنسبة لأرخبيل القمر .

إننا نؤمن أن الحوار البناء والمفاوضات السلمية هما أفضل السبل لتسوية النزاعات والخلافات . وفي هذا السياق إن تأكيد فرنسا على مواصلة إجراء حوار على أعلى مستوى مع جزر القمر والزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس جزر القمر لفرنسا يعيدان بادرتين إيجابيتين يمكن أن تؤديا إلى تسوية للنزاع . إن هذا الحوار ، المفعم بروح التعاون والتفاهم ، والمبني على الأسس التي وضعتها فعلا قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، يمثل في رأينا أفضل إمكانية للحل السلمي للمشكلة .

إن باكستان تربطها بفرنسا صلات تقليدية قائمة على الصداقة والتعاون . وفي الوقت ذاته ، تتمتع باكستان ، بوصفها عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، بعلاقات وثيقة وأخوية مع جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية . وبالتالي فإن أي نزاع بين بلدين صديقين يثير قلقنا . ومن ثم تتابع بلادي عن كثب التطورات الجارية حول هذه المسألة وتعرب عن اهتمامها بتسويتها على وجه السرعة . إن مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة يتسم بالتوازن والاعتدال ويؤكد على الموقف المبدئي المتخذ في المحافل الدولية . ويؤيد وفد بلادي مشروع القرار هذا ويعرب عن أمله ورغبته في أن يشهد بداية عاجلة لعملية المفاوضات ، المؤدية إلى إيجاد حل مبكر للمشكلة على أساس المبادئ المعترف بها . وهذا سيكون له دون شك تأثير مفيد على العلاقات بين البلدين وعلى السلم والامن الاقليميين . ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنثني على الجهود التي يبذلها الامين العام من أجل حل المشكلة ، وأن نضم صوتنا إلى الآخرين في دعوته إلى أن يواصل بذل هذه الجهود وأن يتيح مساعيه الحميدة لمنظمة الوحدة الافريقية بحثا عن تسوية تفاوضية .

السيد دانغ ريواكا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ عام

١٩٧٥ تنظر الامم المتحدة في مسألة جزيرة مايوت القمرية وتقدم توصيات بالحل العادل والنهائي .

إن عدم إحراز تقدم صوب الحل السلمي التفاوضي لهذه المسألة يحفز الامم المتحدة مرة أخرى على أن تؤكد على العناصر الأساسية لهذه التسوية - أي ضرورة احترام وحدة أرخبيل جزر القمر وسلامته الاقليمية ، وهو الأرخبيل الذي يتألف من جزر أنجوان وجزيرة القمر الكبرى ومايوت وموهيلي ؛ والوفاء بالالتزامات التي تم التمسك بها عشية الاستفتاء الذي جرى بتاريخ ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، بشأن تقرير المصير لأرخبيل جزر القمر ؛ والسعي من أجل عقد حوار صريح وصادق بغية التعجيل بعودة جزيرة مايوت الى جزر القمر .

وبلدي غابون الذي يتولى رئاسة اللجنة السباعية المخصصة لهذه المسألة والتابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، يدرك صعوبة وتعقّد هذه المشكلة . ومع ذلك ، نعتقد أن الأطراف المعنية ينبغي أن تبدي الارادة السياسية اللازمة بغية البحث معا عن أفضل السبل والوسائل المفضية الى حل هذه المشكلة ، مع الاحترام المطلق للسيادة التامة والكاملة لدولة جزر القمر على كامل الأرخبيل ، بما في ذلك جزيرة مايوت القمرية .

وفي هذا الصدد ، نشعر بالامتنان إذ نلاحظ أن فرنسا لا تزال تبدي الاستعداد للدخول في حوار مع السلطات في جزر القمر .

واللجنة السباعية المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية قد واصلت وستواصل بذل كل الجهود اللازمة للتعجيل بتحقيق تسوية سلمية تفاوضية لهذه المسألة . ومن أجل تحقيق ذلك ، ستعتمد اللجنة بالطبع على التفهم المتبادل وحسن النية لسدى الطرفين .

وفي حين أنه من الحقيقي أن المبادرات والمساعي التي تقوم بها اللجنة السباعية المخصصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية تعتبر بالغة الاهمية ، فمن الحقيقي بالمثل أن تضامن المجتمع الدولي مع شعب جزر القمر يظل عنصرا حاسما . وفي

هذا الشأن ، نناشد المجتمع الدولي ، وعلى الاخص الأمم المتحدة ، أن يكشف الجهود بغية التعجيل بعودة جزيرة مايوت الى جزر القمر .

ان موقف بلادي الذي لا يتزعزع بشأن هذه المسألة ينبثق من تفانيها لمبادئ الميثاق ، وبخاصة مبدأ احترام سيادة الدول وسلامتها الاقليمية ومبدأ التسوية السلمية للمنازعات .

ويحدونا الامل أن يعطي اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/43/L.15 دفعة جديدة لعملية المفاوضات التي بدأت ، بغية التوصل الى تسوية سياسية لهذه المسألة .

السيد جايا (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : حيث

أن هذه هي الفرصة الاولى التي أتكلم فيها أمام الجمعية العامة ، أود أن أعرب عن خالص تهنئتي لكم ، سيدي الرئيس ، على انتخابكم لرئاسة الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة .

وأؤكد لكم على أن وفدي سيقدم لكم أقصى درجات التعاون وأنتم تضطلعون بمهمتكم الهامة .

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأعبر عن تعاطفنا مع الفلبين وبلدان أمريكا الوسطى التي تعرضت للكوارث الطبيعية في الآونة الأخيرة .

أنتقل الآن الى البند المعنون "مسألة جزيرة مايوت القمرية" .

منذ أن أدرج هذا البند على جدول أعمال الجمعية العامة في عام ١٩٧٥ ، أولى

المجتمع الدولي اهتماما متواصلا لهذه المسألة ، على أمل أن يمكن للطرفين المعنيين التوصل الى حل نهائي لهذه المشكلة . ونشعر بالارتياح اذ نلاحظ الجهود التي بذلتها على مر السنين جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية وفرنسا ، وكذلك منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز والامم المتحدة ، من أجل تحقيق تسوية عادلة ومشرفة لهذه المشكلة .

وبالرغم من هذه الجهود فقد أشار الامين العام في تقريره المقدم الى الجمعية

العامة والوارد في الوثيقة A/43/648 الى أن الحالة المتصلة بهذه المسألة لم يطرأ

عليها أي تقدم هام . ونأمل أن يواصل البلدان العمل صوب تحقيق تسوية سلمية وعادلة ودائمة للمشكلة . ونحن على ثقة من أن فرنسا وجمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية على حد سواء ترغبان في حسم المسألة بصورة ودية وسلمية ، وفقا للمبادئ الواردة في الميثاق .

وفي هذا الصدد ، نود أن نعبر عن ارتياحنا حيال المبادرة الطيبة التي قسام بها صاحب الفخامة السيد أحمد عبد الله عبد الرحمن ، رئيس جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية ، أثناء زيارته الخاصة لفرنسا في حزيران/يونيه من هذا العام . ونشعر بالتشجيع إزاء الاتصالات الجارية بين البلدين ، ونأمل أن توفر هذه الاتصالات الزخم اللازم .

ويكرر وفد بلادي موقفه الثابت تأييدا لسيادة جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية على جزيرة مايوت . والأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي تتخذ نفس الموقف . ويتجسد هذا في اتخاذ الجمعية العامة للقرارات المتعاقبة بشأن جزيرة مايوت القمرية ، والمؤكد من جديد على ضرورة احترام وحدة وسلامة أراضي أرخبيل جزر القمر ، المؤلف من جزر أنجوان وجزيرة القمر الكبرى ومايوت وموهيلي .

لقد انضمت جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية الى الأمم المتحدة بموجب التصويت بالاجماع في الجمعية العامة على قرارها ٢٢٨٥ ، المؤرخ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ ، بصفتها دولة ذات سيادة مكونة من أربع جزر ، بما فيها جزيرة مايوت . ويحدونا الأمل في أن يواصل المجتمع الدولي تأييد الجهود الرامية الى إعادة جزيرة مايوت القمرية الى جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية دون أي إبطاء .

سيؤيد وفد بلادي مشروع القرار المعروض علينا الآن والوارد في الوثيقة A/43/L.15 ، كما أيد مشاريع القرارات المماثلة في الماضي . ونعتقد أن مشروع القرار هذا يجسد الارادة المشتركة للمجتمع الدولي بشأن الحاجة الملحة الى استعادة السلامة الاقليمية لجمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية . وبمقتضى مشروع القرار ستؤيد الجمعية العامة جهود الطرفين المعنيين ومساعدتهما الحميدة . ويحدونا الأمل الصادق أن يمكن تحقيق الحل المرغوب فيه للمشكلة في المستقبل القريب ، بفضل حسن النية والنوايا الصادقة المتوفرة حاليا لدى الطرفين .

ويلحظ وفد بلادي أن البلدين ، على الرغم من الاختلافات في الموقف بشأن هذا الموضوع ، لا يزالان يتمتعان بعلاقات ودية ويواصلان العمل صوب إيجاد حل مرض ومنصف لهذه المشكلة . وتتمتع بروني دار السلام بعلاقات وثيقة وقوية مع جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية ومع فرنسا أيضا . ونشعر بالسعادة إزاء حالة الصداقة والتعاون القائمة بين جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية وفرنسا . ونعتقد أن هذه الصداقة وهذا التعاون يمكن أن يؤديا الى حسم جميع الصراعات المقبلة في أي مكان في العالم . وقبل أن أختتم بياني أود أن أسجل تقديرنا العميق للأمين العام للأمم المتحدة ولكل المنظمات الأخرى المعنية ، على الجهود الدؤوبة المبذولة والرامية الى تهيئة الظروف اللازمة لتيسير الوصول الى تسوية عادلة وسلمية لهذه المشكلة .



السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ، حيث  
 أن هذه هي المرة الأولى التي أتشرف فيها بمخاطبة الجمعية العامة ، فإنني أود ،  
 نيابة عن وفدي وعن بلدي ، أن أتقدم اليكم بأصدق تهانئنا الودية بمناسبة انتخابكم  
 لمنصب الرئيس . منذ بداية عملنا ، والجميع هنا يسلم بمقدرتكم العظيمة في الانطلاق  
 بالمهام الجسيمة الموكولة اليكم .

مرة أخرى هذا العام لا يسع فرنسا إلا أن تعرب عن أسفها إزاء حقيقة أن مسألة  
 مايوت القمرية مازالت بندا مدرجا على جدول أعمال الجمعية العامة . ولا يمكننا في  
 واقع الأمر إلا أن نصوت ضد النص المطروح علينا - وبسبب الفقرة ١ من المنطوق بالذات .  
 ومع ذلك فقد استمع وفدي باهتمام كبير الى ممثلي الوفود الذين أعربوا عن  
 آرائهم بشأن هذه المسألة . ويبدو بالتالي أن رغبة الجميع هي التوصل الى حل عادل  
 ودائم لهذه المسألة في أقرب وقت ممكن . وهذا هو فعلا موقف فرنسا أيضا . ونحن نعكف  
 بنشاط على البحث عن حل مرض لمشكلة مايوت ، ولا نستبعد أي حل يكون متماشيا مع  
 دستورنا ويحترم ارادة السكان المعنيين .

والحكومة الفرنسية تجري حاليا حوارا بناء مع جمهورية جزر القمر الاسلامية  
 الاتحادية ، بروح من المسؤولية والتفتح الذهني ، وهذا الحوار يقوم على روابط  
 الصداقة والتعاون الوطيدة القائمة بين بلدينا ، والتي تم تدعيمها في الآونة الاخيرة  
 من خلال محادثات على أعلى مستوى . واننا على اقتناع بأن متابعة مثل هذا الحوار مع  
 توفر الارادة القوية لتحقيق المصالحة والتراضي ، يمكن ، على الرغم من المصاعب ، أن  
 تدفع قدما بهذا المسعى المشترك للتوصل الى حل منصف .

وفرنا ن جانبها لن نألوا جهدا لبلوغ هذه الغاية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تبت الجمعية العامة الان في

مشروع القرار A/43/L.15 .

وأود أن أبلغ الجمعية العامة أن الامين العام لا يتوقع أن يترتب على تنفيذ  
 مشروع القرار هذا أية آثار مالية في الميزانية البرنامجية .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربسادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، كوت ديفوار ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمين الديمقراطية ، جيبوتي ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ،

سريلانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتوا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : فرنسا .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، قبرص ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، مالطة ، هولندا ، النيجر ، النرويج ، البرتغال ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، جزر سليمان ، إسبانيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار A/43/L.15 بأغلبية ١٢٧ صوتا مقابل صوت واحد ، مع امتناع ٢٥ عضوا عن التصويت (القرار ١٤/٤٢) \*

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بهذا نكون قد اختتمنا نظرننا

في البند ٢٢ من جدول الاعمال .

\* بعد ذلك أبلغت وفود غانا وكوستاريكا والنيجر الامانة العامة أنها

كانت تنوي التصويت مؤيدة .

البند ١٥ من جدول الاعمالانتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية(أ) انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين لمجلس الأمن(ب) انتخاب ثمانية عشر عضوا للمجلس الاقتصادي والاجتماعيالرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تشرع الجمعية العامة الان في

انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين لمجلس الأمن ليحلوا محل الاعضاء الذين تنتهي فترة عضويتهم في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وهم الأرجنتين وايطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وزامبيا واليابان . وهذه الدول الخمس لا يمكن إعادة انتخابها ، وبالتالي لا يجوز أن تظهر أسماؤها في بطاقات الاقتراع .

وبالإضافة الى الاعضاء الخمسة الدائمين ستشمل عضوية مجلس الأمن في عام ١٩٨٩ الدول التالية : البرازيل والجزائر والسنغال ونيبال ويوغوسلافيا . لهذا فإن أسماء هذه الدول أيضا لا يجوز أن تظهر في بطاقات الاقتراع .

من بين الاعضاء الخمسة غير الدائمين الذين سيقون في العضوية في ١٩٨٩ ، هناك ثلاثة أعضاء من افريقيا وآسيا ، وعضو من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ، وعضو من أوروبا الشرقية .

وبالتالي ، وعملا بالفقرة ٣ من القرار ١٩٩١ ألف (د - ١٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ ، ينتخب الاعضاء الخمسة غير الدائمين وفقا للنمط التالي : عضوان من افريقيا وآسيا ، وعضو من أمريكا اللاتينية والكاريبي ، وعضوان من أوروبا الغربية ودول أخرى . وبطاقة الاقتراع تأخذ هذا النمط في الاعتبار .

ووفقا للممارسات المعمول بها ، هناك تفاهم مفاده أنه من الدولتين المقرر انتخابهما من افريقيا وآسيا ينبغي أن تكون واحدة من افريقيا ، وواحدة من آسيا .  
وأود أن أبلغ الجمعية العامة بأن العدد المطلوب من المرشحين الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات والأغلبية المطلوبة سوف يعلن انتخابهم . وفي حالة تساوي الأصوات بالنسبة للمقعد الأخير سيجرى اقتراع مقيد يقتصر على المرشحين اللذين حصلوا على عدد متساو من الأصوات .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على ذلك الاجراء ؟

تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بمقتضى المادة ٩٢ من النظام

الداخلي ستجرى الانتخابات بالاقتراع السري ولن تكون هناك ترشيحات .  
ويجري حاليا توزيع بطاقات الاقتراع .

أرجو من الممثلين ألا يستخدموا سوى بطاقات الاقتراع الموزعة وأن يدونوا أسماء الدول الخمس التي يودون التصويت لمالحتها . وكما ذكرت آنفا ، ينبغي ألا ترد في بطاقات الاقتراع أسماء الاعضاء الخمسة الدائمين ، ولا الاعضاء الخمسة غير الدائمين الذين انتهت فترة عضويتهم ، ولا الدول الخمس غير الدائمة العضوية والباقية لعام ١٩٨٩ . وأي بطاقة تتضمن أكثر من العدد المطلوب من المرشحين بالنسبة لكل منطقة ستعتبر لاغية .

بناء على دعوة الرئيسى تولى السيد امورين (أوروغواي) والسيد يسينسكي

(بولندا) والسيد ادريس (السودان) والسيد أغستندر (النمسا) فرز الأصوات .

أجرى التصويت بالاقتراع السري .

علقت الجلسة الساعة ١٦/٤٠ واستؤنفت الساعة ١٧/٣٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نتيجة التصويت على انتخاب

خمسة أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن كما يلي :

عدد بطاقات الاقتراع : ١٥٧

عدد البطاقات الباطلة : صفر

عدد البطاقات الصحيحة : ١٥٧

المتنعون عن التصويت : صفر

عدد الأعضاء المصوتين : ١٥٧

أغلبية الثلثين المطلوبة : ١٠٥

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :

١٥٤ كولومبيا

١٤٤ اشيوبيا

١٢٧ كندا

١٠٤ ماليزيا

١٠٠ فنلندا

٧٧ اليونان

٥٥ بنغلاديش

٣ الصومال

٢ كوبا

١ جزر البهاما

١ موريشيوس

١ السودان

بالحصول على أغلبية الثلثين المطلوبة انتخب الدول التالية أسماؤها أعضاء

غير دائمين في مجلس الأمن لفترة مدتها عامان تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩

وهي : اشيوبيا وكندا وكولومبيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مازال هناك مقعدان يتعيّن شغلها ، أحدهما بدولة من دولة المجموعة الافريقية والاسيوية ، والآخر بدولة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى . ووفقا للممارسة المتبعة ، ينبغي أن تكون من بين الدولتين المنتخبتين من افريقيا وآسيا دولة من افريقيا والأخرى من آسيا . نظرا لأن اشيوبيا قد انتخبت بالفعل ، ينبغي أن تشغل المقعد المتبقى دولة من آسيا . ومن ثم سنجري الآن عملية الاقتراع الثانية ، وسيكون هذا الاقتراع مقصورا على الدولتين الآسيويتين وهما بنغلاديش وماليزيا اللتان حصلتا على أكبر عدد من الأصوات في الجولة الأولى للتصويت ولكن لم تنتخبا . أما الدولتان من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى فهما فنلندا واليونان وقد حصلتا على أغلبية ولكنهما لم تنتخبا . وذلك وفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي .

ستوزع الآن بطاقات الاقتراع ، وأرجو من الممثلين أن يكتبوا فيها أسماء الدول التي يرغبون في التصويت لصالحها . وتعتبر لأغية وباطلة بطاقات الاقتراع التي تتضمن اسم دولة من مجموعة الدول الآسيوية غير بنغلاديش وماليزيا ، أو التي تتضمن اسم دولة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى غير فنلندا واليونان ، أو تتضمن اسم أكثر من دولة واحدة من كل من المجموعتين .

أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش في نقطة نظامية .

السيد كريم (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد

بنغلاديش أن يعلن سحب ترشيحه لعضوية مجلس الأمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف نأخذ في الاعتبار البيان

الذي أدلى به ممثل بنغلاديش ، ولكننا ملزمون بمقتضى النظام الداخلي بإجراء الاقتراع لشغل مقعد من مجموعة الدول الآسيوية .

بدعوة من الرئيس ، تولى السيد أمورين (أوروغواي) والسيد رايسنسكي (بولندا)

والسيد ادريس (السودان) والسيد أغستندر (النمسا) فرز الأصوات .

أجري تصويت بالاقتراع السري .

علقت الجلسة الساعة ١٧/٥٠ واستؤنفت الساعة ١٨/١٥

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : فيما يلي نتيجة التصويت

لانتخاب عضوين غير دائمين في مجلس الامن :

١٥٨	: عدد بطاقات الاقتراع
صفر	: عدد البطاقات الباطلة
١٥٨	: عدد البطاقات الصحيحة
لا أحد	: الممتنعون عن التصويت
١٥٨	: عدد الاعضاء المصوتين
١٠٦	: اغلبيية الثلثين المطلوبة
	: عدد الاصوات التي حصل عليها كل من :
١٤٣	ماليزيا
٩٩	فنلندا
٥٦	اليونان
٥	بنغلاديش

انتُخبت ماليزيا ، لحصولها على اغلبيية الثلثين المطلوبة ، عضوا غير دائم

في مجلس الامن لمدة سنتين ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لا يزال هناك مقعد واحد شاغر

يبتعين ملؤه من مجموعة دول اوروبا الغربية ودول اخرى .

وفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي ، سنشرع في إجراء اقتراع ثالث يقتصر على

المرشحين اللذين حصلوا على أكبر عدد من الاصوات . وهذان البلدان هما : فنلندا

واليونان . ويجري الآن توزيع بطاقات الاقتراع .

بناء على دعوة الرئيسي قام السيد امورين (اوروغواي) ، والسيد ريسينسكي

(بولندا) ، والسيد ادريس (السودان) ، والسيد اغستينير (النمسا) بفرز الاصوات .

اجري التصويت بالاقتراع السري .



علقت الجلسة الساعة ١٨/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٨/٤٠

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نتيجة التصويت كما يلي :

١٥٨	: عدد بطاقات الاقتراع :
١	: عدد البطاقات الباطلة :
١٥٧	: عدد البطاقات الصحيحة :
لا أحد	: الممتنعون عن التصويت :
١٥٧	: عدد الاعضاء المصوتين :
١٠٥	: أغلبية الثلثين المطلوبة :
<u>عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :</u>	
١١٠	فنلندا
٤٧	اليونان

انتُخبت فنلندا ، بحصولها على أغلبية الثلثين المطلوبة ، عضواً غير دائم في مجلس الأمن لفترة سنتين تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أهنئ الدول التي انتُخبت

أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن وأشكر فارزي الأصوات لتعاونهم في هذا الانتخاب .  
بهذا تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند ١٥ (أ) من جدول الأعمال .  
تشرع الجمعية الآن في انتخاب ثمانية عشر عضواً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ليحلوا محل الاعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .  
والاعضاء الثمانية عشر الذين تنتهي مدة عضويتهم هم : استراليا ، وايطاليا ، وباكستان ، وبلجيكا ، وبنما ، وبيرو ، وجامايكا ، وجمهورية بيلوروميا الاشتراكية ، والسوفيياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وجيبوتي ، وسيراليون ، والعراق ، وغابون ، والخليين ، ومصر ، وموزامبيق ، والولايات المتحدة الأمريكية . وهذه الدول الـ ١٨ مؤهلة لإعادة انتخابها فوراً .

وأذكر الجمعية بأنه في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ، ستظل الدول التالية أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وأوروغواي ، وجمهورية إيران الإسلامية ، وأيرلندا ، والبرتغال ، وبلغاريا ، وبليز ، وبولندا ، وبوليفيا ، وترينيداد وتوباغو ، والجمهورية العربية الليبية ، والدانمرك ، ورواندا ، وزائير ، وسري لانكا ، والسودان ، والصومال ، والصين ، وعمان ، وغانا ، وغينيا ، وفرنسا ، وفنزويلا ، وكندا ، وكوبا ، وكولومبيا ، وليبيريا ، وليسوتو ، والمملكة العربية السعودية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، والنرويج ، والهند ، واليابان ، ويوغوسلافيا ، واليونان . ولهذا ، ينبغي أن لا تظهر أسماء تلك الدول الست والثلاثين في بطاقات الاقتراع .

والفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٨٤٧ (د - ٢٦) ، الصادر في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ تنص على أن الأعضاء الثمانية عشر ينبغي انتخابهم كما يلي : خمسة من مجموعة الدول الأفريقية ، وأربعة من مجموعة الدول الآسيوية ، وثلاثة من مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، وأربعة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ، وعضوان من مجموعة دول أوروبا الشرقية . وستأخذ بطاقات الاقتراع هذا النمط في الاعتبار .

وإن المرشحين الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات وعلى الأغلبية المطلوبة سيعلن انتخابهم . وفي حالة التنافس على مقعد آخر سيُجرى اقتراع مقيد يقتصر على المرشحين الذين حصلوا على عدد متساوٍ من الأصوات .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على ذلك الاجراء ؟

تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : وفقا للمادة ٩٢ من النظام

الداخلي سيُجرى الانتخاب بالاقتراع السري ولن يكون هناك مرشحتون . وتذكر الجمعية أنه في الماضي سمح لرؤساء المجموعات الإقليمية بالكلام في هذه المرحلة لتوضيح مركز

المرشحين . وبالتالي ، اعطي الكلمة لممثل الكويت ، بوصفه الرئيس الحالي لمجموعة الدول الآسيوية .

السيد الصباح (الكويت) : يسرني باسم المجموعة الآسيوية التي تتشرف الكويت برئاستها لهذا الشهر أن أبلغكم بأن هناك أربعة مرشحين للمجموعة الآسيوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهم : اندونيسيا ، والمراق ، والاردن ، وتايلند .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : اعطي الكلمة لممثلة النمسا بوصفها الرئيسة الحالية لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى .

السيدة برتراند (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بوصفي رئيسة لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ، أود أن أبلغ الجمعية بأن مجموعتنا لديها قائمة متفق عليها من المرشحين للانتخابات المقبلة . هناك أربعة مرشحين للمقاعد الأربعة وكلهم يتمتعون بالتأييد : ايطاليا ونيوزيلندا ، وهولندا ، والولايات المتحدة الأمريكية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : اعطي الكلمة لممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية .

السيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : توافق مجموعة دول أوروبا الشرقية على ترشيح تشيكوسلوفاكيا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية للمقعدين المخصصين لمجموعتنا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة لممثل جمهورية

تنزانيا المتحدة بوصفه رئيس المجموعة الافريقية .

السيد كاتيكا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : اتفقت المجموعة الافريقية على المرشحين التاليين : تونس وزامبيا  
والكاميرون وكينيا والنيجر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن لممثلة

الجمهورية الدومينيكية بوصفها رئيسة مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبية .

السيدة دي لا مازا (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن

الاسبانية) : أود ، بصفتي رئيسة مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبية أن أبلغ الجمعية  
العامية بأن المجموعة لم تصل إلى توافق في الآراء . وتسمي للمقاعد الثلاثة المخصصة  
لها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي المرشحين التاليين : البرازيل وبيرو وجزر  
البهاما ونيكاراغوا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يجري الآن توزيع بطاقات

الاقتراع المسجل عليها الحروف ألف وباء وجيم ودال وهاء . أرجو من الممثلين ألا  
يستخدموا سوى بطاقات الاقتراع هذه وأن يدونوا فيها أسماء الدول الاعضاء التي  
يرغبون التصويت لصالحها في كل مجموعة . وستعتبر بطاقات الاقتراع التي تتضمن أسماء  
زائدة عن العدد المحدد لمجموعة ما بطاقات باطلة . ولن تحسب أسماء الدول الاعضاء  
التي قد تدون على بطاقة اقتراع لا تخص المجموعة التي تنتمي اليها تلك الدول .

بناء على دعوة الرئيس تولى فرز الاصوات السيد امورين (أوروغواي) والسيد

غورايفسكي (بولندا) والسيد ادريس (السودان) والسيد مونك اورجيل (منغوليا) والسيد  
اغستندر (النمسا) .

أجري التصويت بالاقتراع السري .

علقت الجلسة الساعة ١٩/٠٠ واستؤنفت في الساعة ٢٠/١٠

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : فيما يلي نتيجة التصويت الشني

أجري لانتخاب ١٨ عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

المجموعة ألف

١٥٨	: عدد بطاقات الاقتراع
١	: عدد البطاقات الباطلة
١٥٧	: عدد البطاقات الصحيحة
صفر	: الممتنعون عن التصويت
١٥٧	: عدد الأعضاء الذين أدلوا بأصواتهم
١٠٥	: أغلبية الثلثين المطلوبة
	: عدد الأصوات التي حصل عليها كل من

١٥٢	زامبيا
١٥٠	تونس
١٤٩	كينيا
١٤٦	النيجر
١٤٥	الكاميرون
٤	نيجيريا
١	الجمهورية العربية الليبية

المجموعة باء

١٥٨	: عدد بطاقات الاقتراع
صفر	: عدد البطاقات الباطلة
١٥٨	: عدد البطاقات الصحيحة
٣	: الممتنعون عن التصويت
١٥٥	: عدد الأعضاء الذين أدلوا بأصواتهم

١٠٤ : أغلبية الثلثين المطلوبة :

عدد الأصوات التي حمل عليها كل من :

١٤٥ أندونيسيا

١٤٣ الاردن

١٤٢ تايلند

١٣٩ العراق

٥ بورما

٥ اليمن الديمقراطية

المجموعة جيم

١٥٨ : عدد بطاقات الاقتراع :

صفر : عدد البطاقات الباطلة :

١٥٨ : عدد البطاقات المحيطة :

١ : الممتنعون عن التصويت :

١٥٧ : عدد الاعضاء الذين أدلوا بأصواتهم :

١٠٥ : أغلبية الثلثين المطلوبة :

١١٧ البرازيل

١١٧ جزر البهاما

٩٢ بيرو

٨٩ نيكاراغوا

١ اكوادور

١ السلفادور

١ بنما

المجموعة دال

١٥٨	: عدد بطاقات الاقتراع
صفر	: عدد البطاقات الباطلة
١٥٨	: عدد البطاقات الصحيحة
٢	: الممتنعون عن التصويت
١٥٦	: عدد الاعضاء الذين أدلوا بأصواتهم
١٠٤	: أغلبية الثلثين المطلوبة
	: عدد الاصوات التي حصل عليها كل من
١٤٩	نيوزيلندا
١٤٧	ايطاليا
١٤٤	هولندا
١٣٦	الولايات المتحدة الامريكية

المجموعة هاء

١٥٨	: عدد بطاقات الاقتراع
صفر	: عدد البطاقات الباطلة
١٥٨	: عدد البطاقات الصحيحة
٨	: الممتنعون عن التصويت
١٥٠	: عدد الاعضاء الذين أدلوا بأصواتهم
١٠٠	: أغلبية الثلثين المطلوبة
	: عدد الاصوات التي حصل عليها كل من
١٤٤	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
١٤٢	تشيكوسلوفاكيا
٢	جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
١	رومانيا

بالحصول على أغلبية الثلثين المطلوبة انتخبت الدول التالية أسماؤها أعضاء  
في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩  
وهي : الاردن وأندونيسيا وإيطاليا والبرازيل وتايلند وتشيكوسلوفاكيا وتونس وجزر  
البهاما وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وزامبيا والعراق والكاميرون  
وكينيا والنيجر ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أنهى الدول التي انتخبت

لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

لا يزال هناك مقعد ينبغي شغله من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة  
 الكاريبي . ولذلك سنشرع في إجراء اقتراح ثان . ونظرا لان الوقت متأخر ، سيكون آخر  
 اقتراح نجريه هذا المساء بخصوص البند المعروض علينا .

وفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي ، يقتصر هذا الاقتراح على الدولتين  
 اللتين حصلنا على أكبر عدد من الاصوات في الاقتراح السابق ، وهما بيرو ونيكاراغوا .  
 يجري الآن توزيع بطاقات الاقتراح . وأطلب من الاعضاء أن يكتبوا عليها اسم  
 الدولة التي يرغبون في التصويت لصالحها . وستعتبر باطلة أية بطاقة اقتراح تتضمن  
 اسم أية دولة غير بيرو أو نيكاراغوا ، أو تتضمن أكثر من اسم دولة واحدة .

بناء على دعوة من الرئيس تولى فرز الاصوات السيد أمورين (أوروغواي) والسيد

غوراجوسكي (بولندا) والسيد ادريس (السودان) والسيد مونخ - أورغيل (منغوليا)

والسيد اغستمر (النمسا) .

أجرى التصويت بالاقتراح السري .



علقت الجلسة الساعة ٢٠/٢٥ واستؤنفت الساعة ٢٠/٢٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نتيجة التصويت كما يلي :

١٥٦	<u>عدد بطاقات الاقتراع :</u>
صفر	<u>عدد البطاقات الباطلة :</u>
١٥٦	<u>عدد البطاقات الصحيحة :</u>
لا أحد	<u>المتنعون عن التصويت :</u>
١٥٦	<u>عدد الاعضاء المموتين :</u>
١٠٤	<u>أغلبية الثلثين المطلوبة :</u>
	<u>عدد الاصوات التي حمل عليها كل من :</u>
٨٢	نيكاراغوا
٧٤	بيرو

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : هذا الاقتراع المقيد لم يسؤد

الى نتيجة إيجابية ولهذا يجب أن نجري اقتراعا مقيدا آخر طبقا للقواعد .  
ولكن نظرا لتأخر الوقت ، ولأنه ما زال أمامنا بند آخر علينا أن نتناوله ،  
أود أن أقترح تأجيل التصويت الى جلسة مقبلة وتعليق هذه الانتخابات في الوقت  
الراهن .

فإذا لم أسمع اعتراضا ، فسأعتبر أن هذا هو رأي الجمعية أيضا .

تقرر ذلك .

البند ١٢ من جدول الاعمالتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اقترح إقفال قائمة المتكلمين بشأن هذا البند ، الذي يتضمن النظر في الاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لمنظمة الصحة العالمية والوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومكافحتها ، غدا ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر الساعة ١١/٠٠ . هل لي أن أعتبر ان الجمعية توافق على هذا الاقتراح ؟

تقرر ذلك .

البند ٨ من جدول الاعمال (تابع)إقرار جدول الاعمال وتنظيم الاعمال : رسالة من اليمين الديمقراطية (A/43/751)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ننتقل الآن الى الطلب السوارد في الرسالة المؤرخة في ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ والموجهة من الممثل الدائم لليمن الديمقراطية لدى الامم المتحدة الى رئيس الجمعية العامة (A/43/751) .

لعل الاعضاء يتذكرون أن الجمعية العامة قد أحالت في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ٢٣ ايلول/سبتمبر ١٩٨٨ الى اللجنة السياسية الخاصة بالبند ٧٧ المعنون "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة" . والرسالة المعروضة على الجمعية العامة تتضمن طلبنا بعقد "جلسة خاصة للجمعية العامة بشأن الانتفاضة في الأراضي المحتلة في إطار البند ٧٧ من جدول الاعمال" . (A/43/751)

غير أن من المفهوم أن البند سيظل معروضا على اللجنة السياسية الخاصة كيما تنظر فيه على النحو المعتاد .

ويتعلق الطلب المعروض الآن على الجمعية العامة إعادة النظر في المقرر الذي اتخذ في جلستنا العامة الثالثة بشأن احالة هذا البند . لذا يلزم البت في الأمر بموجب المادة ٨١ من النظام الداخلي للجمعية العامة .

ما لم يكن هناك اعتراض ، سأعتبر ان الجمعية العامة توافق على إعادة النظر في مسألة احالة البند ٧٧ من جدول الأعمال .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يمكننا الآن ، في ضوء المقرر الذي اتخذتوا ، أن نمضي في النظر في الطلب الوارد في الوثيقة A/43/751 . وفقاً لذلك الطلب تُعقد جلسة عامة واحدة ، في اطار البند ٧٧ من جدول الأعمال ، تكرس للانتفاضة في الاراضي المحتلة ، على أن يكون مفهوماً أن البند سيظل معروضاً على اللجنة السياسية الخاصة كيما تنظر فيه على النحو المعتاد .

ما لم يكن هناك اعتراض ، سأعتبر ان الجمعية العامة توافق على الطلب الوارد في الوثيقة A/43/751 .

تقرر ذلك .

الآنسة بيرن (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لم يعترض وفد بلدي رسمياً على المقرر الذي اتخذتوا . ولكن ذلك لا يعني أننا ننظر الى هذا المقرر على أنه اجراء مفيد أو سابقة مستصوبة . ففاعلية الجمعية العامة يعززها تنظيم الاجراءات واعتراف الاعضاء بالدور المركزي الذي يبطلع به المكتب في تأمين حسن سير هذه الاجراءات . وفي ٢١ ايلول/سبتمبر أوصى المكتب بالاجماع بإحالة البند الى اللجنة السياسية الخاصة . وفي ٢٢ ايلول/سبتمبر وافقت الجمعية العامة بالاجماع على تلك التوصية . ولا بد أن يكون شيء جليل الشأن قد وقع لتبرير إعادة النظر في المسألة بهذه الصورة السريعة بعد اتخاذ القرار الاصلي . وفي رأي حكومتي لم يحدث شيء من هذا القبيل منذ ٢٢ ايلول/سبتمبر لتبرير تغيير المقرر الذي سبق اتخاذه بشأن هذا البند .

وعلاوة على ذلك ، يعتقد وفد الولايات المتحدة أن تقسيم البند الى أجزاء وتناول كل جزء منها في محفل مختلف يعرقل المناقشة المنظمة والمترابطة لأي بند من البنود ونأمل أن تمتنع الدول الاعضاء عن هذا الاجراء في المستقبل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : حيث ان الجمعية العامة قد وافقت على الطلب الوارد في الوثيقة A/43/751 ، أقترح أن تكرر الجمعية العامة جلسة عامة واحدة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ للنظر في البند ٧٧ من جدول الأعمال ، على أن يكون مفهوما ، بطبيعة الحال ، أن البند سيظل معروضا على اللجنة السياسية الخاصة كما تنظر فيه على النحو المعتاد .

وأحيط الأعضاء علما أنني تلقيت بعد ظهر اليوم رسالة من الممثلة الدائمة للجمهورية الدومينيكية ، بوصفها رئيسة مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ، تخبرني فيها أن المجموعة تطلب إدراج بند اضافي على جدول أعمال الجمعية العامة لهذه الدورة عنوانه "تقديم المساعدة الطارئة الى نيكاراغوا وكوستاريكا وغيرها من البلدان التي تأثرت بإعصار جون" . وستعم هذه الرسالة على الوفود وأعضاء المكتب في الوقت المناسب ، وستناقش في جلسة لاحقة يعلن عنها في اليومية .

كما أحاطني وفد نيكاراغوا علما بسحب طلبه (A/43/246) المتعلق بإدراج بند جديد على جدول أعمال هذه الدورة .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٥٥